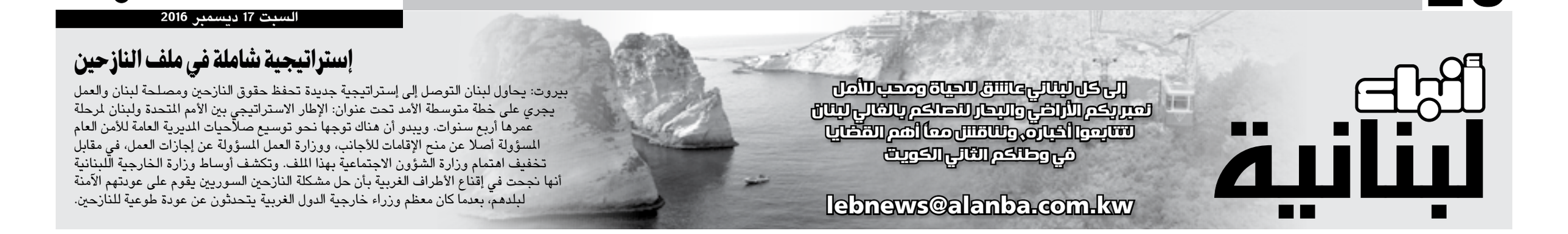

إستراتيجية شاملة في ملف النازحين

بيروت: يحاول لبنان التوصل إلى إستراتيجية جديدة تحفظ حقوق النازحين ومصلحة لبنان والعمل يجري على خطة متوسطة الأمد تحت عنوان: الإطار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة ولبنان لمرحلة عمرها أربع سنوات. ويبدو أن هناك توجها نحو توسيع صلاحيات المديرية العامة للأمن العام المسؤولة أصلا عن منح الإقامات للأجانب، ووزارة العمل المسؤولة عن إجازات العمل، في مقابل تخفيف اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بهذا الملف. وتكشف أوساط وزارة الخارجية اللبنانية أنها نجحت في إقناع الأطراف الغربية بأن حل مشكلة النازحين السوريين يقوم على عودتهم الآمنة لبلدهم، بعدما كان معظم وزراء خارجية الدول الغربية يتحدثون عن عودة طوعية للنازحين.

مصادر لـ «الأنباء»: تشكيل الحكومة اللبنانية من توقيت حلب إلى توقيت إدلب!

الحريري في باريس وحرارة الحراك الحكومي تحت الصفر

بيروت ـ عمر حبنجر

هل مسموح بتشكيل الحكومة في لبنان الآن حقا، أم إن توقيت حلب تحول الى ادلب؟

هذا السؤال مطروح في بيروت الآن، في ظل التوارد المتواصل للشروط المعرقلة، أو حتى المانعة، الى «بيت الوسط»، الذي غادر صاحبه الرئيس المكلف سعد الحريري الى باريس أمس، والتي بدأت بحكومة من 24 وزيرا، ولم يلبث وزراء الدولة أن صاروا يطالبون بحقائب وزارية، ثم كان أخيرا ربط تسهيل تشكيل الحكومة بالإقرار المسبق لقانون الانتخابات التشريعية القائم على الدوائر الكبرى ونظام النسبية!

وهكذا دواليك، كلما قبل الحريري بشرط ما، يفاجأ بآخر، فيما هو على الطريق الى بعبدا، ومن هنا منشأ السؤال: هل مسموح تشكيل حكومة جديدة في لبنان الآن؟ واستطرادا من يشكل هذه الحكومة، وأين؟!

وتشير قناة «أم.تي.في» التلفزيونية القريبة من 14 آذار الى قول أحدهم: «اذا كان للبنان رئيس قبل حلب، فلن تكون له حكومة ولا قانون انتخاب، لا يستلهمان دروس استعادة حلب»!

وأضافت: يجمع كل من في صدورهم ذرة من الانسانية على ان سقوط حلب بالطريقة التي جرت هو انتصار بطعم الهزيمة مجلل بدم الابرياء وسيحمل وزره كل من ساهم فيه بالتآمر أو بإدارة الظهر عن المآسي أو بالمشاركة العسكرية الفعلية.

أما القناة البرتقالية فترى أنه كان من المفترض الانتقال من صيغة حكومة الـ 24 وزيرا، الى حكومة الـ 30 حلا للمشكلة، فإذا به يتحول مشكلة بحد ذاتها، علما أن فكرة التوسيع كانت في الاساس على قاعدة الابقاء على تركيبة الـ 24 مع إضافة، وزراء دولة اليها بحيث لا تتبدل موازين التوزيع الميثاقية والسياسية التي تم التوصل اليها، غير أن التنفيذ أتى بأفكار مغايرة، خصوصا لجهة السعي الى اضافة وزير جديد على حصة الرئيس المكلف.

وإضافة حقيبة جديدة على حصة الرئيس بري وهو ما جعل البحث يتطلب إعادة النظر في المعادلة برمتها، وهو ما اقتضى المزيد من التشاور.

القناة العونية نفت نقلا عن القصر الرئاسي، ما سرب عن أسماء و«ڤيتوات» كليا، مؤكدة قناعتها بأن ولادة الحكومة وشيكة.

مصادر الرئيس بري الاعلامية قالت ان درجة الحرارة السياسية في لبنان تحت الصفر، كحال الطقس، لا اتصالات ولا لقاءات، وتأليف الحكومة عالق عند صيغة قدمها الرئيس المكلف سعد الحريري ولم يوافق عليها رئيس الجمهورية.

واشارت قناة «ان بي ان» الناطقة بلسان بري الى ان ما تم تداوله عن «ڤيتوات» وضعت على اسماء، لا اساس له، وان العقدة تبقى عند شكل الحكومة بين من يصر على الثلاثين وزيرا ومن يتمسك بالاربعة والعشرين، وسألت: الى اين زخم العهد؟

ونقلت عن الرئيس بري دعوته لقانون انتخابات على اساس الدوائر الموسعة والنظام النسبي، ولا يجوز اعادة اللبنانيين ستة اجيال الى الوراء ليقترعوا بحسب قانون 1960.

لكن اوساط المستقبل ردت «فرملة» الاعلان عن الحكومة، الى الحاجة لمحطة جديدة من المشاورات انما تساءلت عن المدة الزمنية التي تستلزمها هذه المشاورات؟

بدوره، رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع جدد نفيه وضع «ڤيتو» على اي طرف، والمقصود حزب الكتائب الذي نسب الى جعجع رفضه اشراكه في الحكومة، واكد جعجع ان على الحكومة ان تكون كتلة مرصوصة وليس مهما ان تشكلت من 24 أو من ثلاثين، المهم ان تكون منتجة.

الرئيس المكلف سعد الحريري قرر الاستعانة بحكمة وتجربة النائب وليد جنبلاط الذي لطالما رأى ان كل امر يهون امام تمرير التشكيلة الحكومية، فاذا به يجده اقل صبرا مما توقع، فقد حذره جنبلاط من ان التأخير في تشكيل الحكومة بدا يأكل من رصيد العهد، ورصيد الرئيس المكلف، وان التحديات تكبر اقتصاديا وسياسيا وامنيا، ولم يعد مقبولا ادارة الظهر للكثير من الملفات، او الاستخفاف بموقف اللقاء الديموقراطي، رافضا ان يصبح محل اتهام بالتفريط بحقوق الطائفة الدرزية، ولذلك ابلغ الحريري رفضه بالقطع التخلي عن وزارة العدل لمصلحة اي طرف. واضافة الى الاشكالية الواقعة حول وزارة العدل هناك مشكلة وزير الحزب القومي السوري الذي يصر الرئيس بري على ان يكون مسيحيا، وضمنا النائب اسعد حردان الشخصية النافذة في الحزب، بينما ترى مصادر رئاسة الجمهورية ان يتمثل الحزب برئيسه علي قانصو الشيعي المذهب.

وكذلك مشكلة الوزراء الكاثوليك الموزعين بين رئاسة الجمهورية والقوات اللبنانية وحركة أمل وحزب الكتائب وكل طرف من تلك يحاول ان يحصل على حصة من الكوتا الكاثوليكية المحدودة.

النائب وليد خوري، عضو كتلة التغيير والاصلاح قال ان بورصة التأليف رست على الثلاثين وزيرا على الرغم من ان الرئيسين عون والحريري كانا يرغبان في حكومة من 24 وزيرا، وقال لاذاعة لبنان الحر، ان توزيع الحقائب بعد توسيع الحكومة ادى الى التأخير، متوقعا ان تبصر الحكومة النور قبل الميلاد، ولاحظ ان شد الحبال حول قانون الانتخابات مستمر والمهل الدستورية تضيق مع اقتراب شهر فبراير.

رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط مستقبلا الرئيس المكلف سعد الحريري في دارته في كليمنصو امس الاول (محمود الطويل)

جنبلاط مستقبلاً الرئيس المكلف: التأخير يأكل من رصيد العهد

أكد أن اللبنانيين ليسوا على موعد مع قانون انتخاب جديد

النائب إيلي ماروني لـ «الأنباء»: أناشد عون والحريري الانتفاض وتشكيل حكومة تكنوقراط

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلتي الكتائب ونواب زحلة ايلي ماروني ان ما يحصل على مستوى تشكيل الحكومة، يدفع الى التساؤل عما اذا كنا قد وصلنا الى معادلة «يكلف ولا نؤلف» لأن تفاصيل مسار التشكيل غريبة عن الاصول الديموقراطية في لبنان، وكل العالم، معتبرا بالتالي ان ما حصل من تحاصص وتقاسم وتهافت على الحقائب ومن احتكار لحقائب ورفض لحقائب اخرى، حمل اللبنانيين على الاشمئزاز واليأس وأكد لهم أن لبنان غارق بالفساد السياسي اكثر منه بالفساد المالي والاداري، وان السلطة فيه قالب حلوى يتقاسمه البعض على قاعدة «هذه لي وتلك لك». وسأل ماروني في تصريح لـ«الأنباء» عما اذا كانت التطورات العسكرية في حلب هي التي دفعت البعض في لبنان الى التشدد في تأليف الحكومة على الرغم من إعلامهم الايجابي والداعي الى تسهيل مهمة الرئيس المكلف، مشيرا على سبيل المثال الى ان بيانات حزب الله وكتلته النيابية تدعو الى تسهيل ولادة الحكومة في حين ان الوقائع تؤكد العكس وترسم علامات استفهام حول ما اذا كانت هناك عملية توزيع ادوار للتعطيل والعرقلة، معتبرا بالتالي ان مشهد تأليف الحكومة يفرمل انطلاقة العهد، ويقلل من اندفاعته، ويقتل الرؤية الحسنة للبنانيين تجاهه بعد ان بنوا الآمال والاحلام على وصول الرئيس القوي الى قصر بعبدا. وردا على سؤال رفض ماروني القول إن عملية تشكيل الحكومة مازالت ضمن المهل المقبولة مقارنة مع تشكيل الحكومات السابقة، وذلك لاعتباره ان العهد الجديد أتى بزخم وقوة وان الرئيس المكلف أتي بشبه إجماع نيابي ولبناني، الامر الذي كان من المفترض ان يعبد الطريق امام تشكيل الحكومة بسرعة قياسية وبموافقة ومباركة جميع الفرقاء الى اي خط او توجه سياسي انتموا، وهنا سأل ماروني عن سبب استبعاد حكومة التكنوقراط للاشراف على الانتخابات النيابية بدلا من المجيء بحكومة 24 أو 30 مرشحا للانتخابات النيابية يتقاسمون الحكومة والسلطة والدولة ككل.

وعليه، ناشد ماروني الرئيس المكلف خصوصا وفخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بشكل اخص الدفع باتجاه تأليف الحكومة عبر الانتفاض على الواقع وإثبات انه الرئيس القوي حتى ان كان على حساب حصته في الحكومة، لافتا الانتباه الى ان المخرج الافضل من ازمة التشكيل هو حكومة تكنوقراط تتخذ صفة الامر الواقع وتفرض على الجميع، خصوصا ان كتلة التغيير والاصلاح والمستقبل والقوات اللبناني وكل من يريد ويدعم انطلاقة العهد من الكتل الاخرى والنواب كفيل بتأمين النصاب والثقة.

وفي سياق متصل، وعن مصير قانون الانتخاب في ظل ازمة تشكيل الحكومة، اعرب ماروني عن قناعته، لا بل عن يقينه بأن اللبنانيين ليسوا على موعد مع قانون انتخاب جديد لأن ما لم يتم الاتفاق عليه طيلة السنوات المنصرمة لن يصار الى الاتفاق عليه خلال اسابيع قليلة، رافضا من جهة ثانية ربط عملية إقرار قانون الانتخاب بعملية تشكيل الحكومة لأن بهذا الربط حتمية العودة الى قانون الستين.

ايلي ماروني

العهد الجديد كان من المفترض أن يعبّد الطريق أمام تشكيل الحكومة بسرعة قياسية

تقرير إخباري

أين تكمن «عقدة التأليف» و«أسباب التأخير»؟!

بيروت: جهات سياسية ناشطة على خط تأليف الحكومة ومواكبة لحركة الاتصالات والمساعي تؤكد على أمرين: الأول: أن الحكومة ستعلن قبل الأعياد وأن العقبات التي اعترضت إعلانها حتى الآن هي عقبات محلية وقابلة للتذليل في غضون أيام.

الثاني: أن الحكومة ستكون ثلاثينية، أي حكومة من 30 وزيرا. وهذه الصيغة يتمسك بها حزب الله والرئيس نبيه بري، ولا يرتاح لها الرئيس المكلف سعد الحريري، ولا يتحمس لها الرئيس ميشال عون ولكنه لا يرفضها.

ما حصل هذا الأسبوع أن ولادة الحكومة كانت مرتقبة ومتوقعة يوم الأربعاء الماضي عندما صعد الرئيس المكلف الى قصر بعبدا وفي جعبته مسودة حكومة مكتملة من 24 وزيرا بعدما عمل الحريري منذ تكليفه على هذه الصيغة، مع أنه سمع تكرار من الرئيس بري وتناهى إليه أن حكومة الـ 30 وزيرا هي المطلوبة في هذه المرحلة، ولكنه لم يحسب حسابا بأن يتمسك الثنائي الشيعي بهذا المطلب الى حد اعتباره ممرا إلزاميا لتشكيل الحكومة، وأن يقوم الرئيس عون بمسايرة ومراعاة هذا الطلب والسير به.

في لقائه مع الرئيس عون، تيقن الحريري أن حكومة الـ 24 وزيرا قد طويت وأن البحث انتقل عمليا الى حكومة الثلاثين، وهذا ما أدى الى عملية خلط الأوراق سواء على صعيد الحقائب أو التمثيل، وأن عقبات كثيرة برزت وتحتاج الى دورة جديدة من المشاورات والاتصالات، لأن ما جرى تفصيله على قياس الـ 24 لم يعد صالحا لحكومة من قياس فضفاض. ومن أبرز هذه العقد التي استجدت:

ـ إضافة 6 وزراء جدد، مع إصرار الكتل التي ينتمون إليها على تولي حقائب ورفض أن يكونوا وزراء دولة، ينسف جزءا مهما من تركيبة الـ 24 ويفتح باب التفاوض مجددا على الحقائب.

ـ تمسك الرئيس بري بحقيبة خامسة للطائفة الشيعية تكون من حصته، وبعد حصوله على المالية والزراعة يريد وزارة الاقتصاد.

ـ تمثيل حزب الكتائب مرادف لتمثيل الحزب القومي. حكومة الـ 24 لا تتسع للاثنين وفي حكومة الثلاثين تريد الكتائب حقيبة أساسية (بعدما هبطت حصتها من ثلاث حقائب في حكومة الـ 24 الحالية). وأما تمثيل الحزب القومي فإنه يطرح مشكلة في مجال آخر: بري يريده عبر مقعد مسيحي (آرثوذكسي) وعون يفضله من خلال المقعد الشيعي السادس.

ـ اعتراض الحريري على وزير سني سادس يكون محسوبا على «سنة 8 آذار» (عبدالرحيم مراد) ومطالبته بمقعدين مسيحيين (ماروني وأقليات).

ـ اعتراض على إسناد وزارة الدفاع الى الوزير السابق يعقوب الصراف الذي كان الوزير المسيحي الوحيد الذي استقال مع الوزراء الشيعة عام 2006.

هذه العقد تبدو في ظاهرها «تقنية وغير مستعصية على الحل». ولكن هناك من بدأ يتحدث عن أسباب سياسية للتأخير الحاصل عن «قطب مخفية»، وتبرز النظريات التالية:

1 ـ هناك من يرى أن إصرار الثنائي الشيعي على حكومة من 30 وزيرا مرده الى سببين أو هدفين مباشرين: الأول هو الحصول على ثلث معطل أو ضامن بمعزل عن حصة التيار الوطني الحر. والثاني هو إيجاد ثقل مسيحي في الحكومة مواز لحصة القوات ويكسر حدة الثنائية المسيحية.

2 ـ هناك من يرى أن الحريري مستهدف ويواجه ضغوطا سياسية في التأليف تدفعه ليس فقط لقبول ما هو معروض عليه، وإنما للموافقة على قانون النسبية للانتخابات. والحريري يواجه وضعا مفاده: إما أن توافق على قانون الانتخابات، وإما لا حكومة وتبقى رئيسا مكلفا.

3 ـ هناك من يرى أن الحريري يماطل ويتريث وليس مستعجلا وليس متضررا من تأخر حكومي يستنفد مهل قانون الانتخابات ويوصل الى انتخابات على أساس قانون الستين الذي يناسبه.

4 ـ هناك من يرى أن السلة المتكاملة التي طرحها بري قبل الاستحقاق الرئاسي لإقرارها بالجملة، تنفذ بالمفرق. وبعد انتخاب رئيس الجمهورية، حكومة الثلاثين التي يعتبرها بري ممرا إلزاميا لتشكيل الحكومة، وقانون النسبية الذي يعتبره حزب الله ممرا إلزاميا لبناء الدولة (كما ورد في بيان كتلة الوفاء للمقاومة).

5 ـ هنا أخيرا من يستحضر معركة حلب والتغيير الذي أدخلته على ميزان الحرب في سورية وميزان القوى في لبنان.

«سيدات متقاعدات» كرّسن وفاء إيلي لحود للمسرح الكلاسيكي

بيروت ـ جويل رياشي

«سيدات متقاعدات» عمل جديد للمخرج المسرحي د.ايلي لحود، تحدى فيه «موضة» هذه الايام، منتصرا للمسرح التقليدي القاسي القائم على التفوق على الذات وعدم الاعتراف بالغايات التجارية. فقد قاد لحود مجموعة من ممثليه الذين درسوا المسرح في محترفه وفي كلية الفنون بالجامعة اللبنانية. واستعان بنص مقتبس من ادوارد بيرسي. ودفع بسبعة من «النواة المسرحية»، وهي الفرقة التي تضم متخرجي محترفه في بلدة عمشيت الجبيلية، فلعبوا بمهارة على الخشبة، وتألق منهم جورج عبود في دور لويس، حتى تساءل البعض عما اذا كان ما قدمه يتعدى التمثيل ليطول شخصيته في الحياة اليومية.

خارج الخشبة وخلف الكواليس، استعان لحود برفاق درب من المحترف، من بينهم زوجته الفرنسية فلورانس مصممة الملابس والمكياج، ومن لعبوا على الخشبة في مسرحيات سابقة. وتولى بنفسه تأمين التمويل الكفيل تقديم العروض خارج بلدته عمشيت، فكان «مسرح دوار الشمس» قرب مستديرة الطيونة في بيروت، على ان تعرض المسرحية في أمكنة اخرى.

باختصار، لم يتعب لحود، وهو يتنفس الرضا مع نهاية العرض وكأن همه ايفاء المسرح حقه، وهو الذي لطالما حث طلابه على التفوق على الذات، مع التفاعل مع الجمهور في الصالة. لا يتفادى النصوص الصعبة التي تحتاج محاكاة من الممثل وقوة أداء لتصل الى المشاهد. حلقات عدة يربطها لحود مع فريق العمل لتقديم مسرحه الكلاسيكي. بين عمشيت ومدن وبلدات لبنانية وقبرص (مهرجان سنوي) والاردن ومصر، تلعب الفرقة على خشبات متعددة. وخارج العروض كوكبة من عشرة ممثلين حدا أقصى تتخرج في محترف عمشيت، فيما تساهم البقية في الاعداد لكل جديد. «النواة المسرحية» في ورشة دائمة، ولحود الكاتب يغرف من أعمال كبار فيأخذها من المكتبة الى الخشبة، و«يسحب» الجمهور الى عصور مضت ليعيش في الحقبة التي حبكت فيها القصة، بمحاكاة عالية من الممثلين.

مهرجانات طرابلس تعود للحياة من جديد

طرابلس ـ الأناضول: بعد انقطاع لمدة 3 سنوات، عادت المهرجانات السياحية لمدينة طرابلس اللبنانية من جديد هذا العام، في ظل تفاؤل المسؤولين بتعزيز حركة السياح في المدينة، التي تعتبر العاصمة الثانية للبنان، بعد بيروت.

ووفق المسؤولين المعنيين بالقطاع السياحي في لبنان، ارتفعت الأسهم السياحية المتوقعة للمدينة العام الحالي، ويتوقع أن يزورها أكثر من 60 ألف شخص في الفترة الممتدة من 15 إلى 22 الشهر الجاري، للمشاركة باحتفالات «أعياد نهاية العام». فيوليت خير الله الصفدي، رئيسة جمعية «أكيد فينا سوا»، المنظمة لهذه الاحتفالات، قالت ان هذه الأنشطة تهدف إلى لتحريك العجلة الاقتصادية، وكسر حاجز الخوف عند الناس، وإدخال السرور على قلوب الأطفال الأيتام من خلال توزيع الألعاب والهدايا عليهم.

وتحتضن طرابلس العديد من الاحتفاليات، نهاية هذا العام، من إقامة قرية أعياد ومدينة ألعاب للأطفال، إلى معرض لأكثر من 50 مؤسسة وجمعية، يتضمن عروضا موسيقية وحفلات لموسيقيين عالميين ولبنانيين، وختاما مع «سوق الأكل» الذي سيعرض العديد من المأكولات العربية والأجنبية. وبحسب إحصائيات وزارة السياحة، فقد سجلت طرابلس أعدادا خجولة من السياح، ففي العام 2012 بلغ العدد نحو 3 آلاف و247، ليتراجع الى نحو ألفي و153 في العام 2013.

أما في العام 2014، فبلغ عدد السياح الذين زاروا المدينة نحو ألف و465، ليرتفع الى ألفين و129 سائحا في العام 2015. وتعطلت المواسم السياحية بعد أن شهدت طرابلس 20 جولة من الاشتباكات المسلحة منذ العام 2008، بين منطقتي باب التبانة، حيث تعيش أغلبية سنية، وجبل محسن الذي تعيش فيه أغلبية علوية، لتنتهي الجولات في أبريل من العام 2014.